الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الأول
الفصل التشريعي الثاني

جلسة رقم (٩)
الثلاثاء (٢٠٢٢/١١/٨) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (٢٠٢) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (١:٣٥) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة التاسعة، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الثاني. نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

النائب (محمد الزيادي) تفضل نقطة نظام، أذكر نص النظام الداخلي، تَمَ تعديل النظام الداخلي يعّدهُ الرئيس والنائبين مجتمعين جدول الأعمال، استمر

- النائب محمد راضي سلطان الزيادي(نقطة نظام).

المادة (٣٧) تعد هيأة الرئاسة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أقرأ النظام الداخلي، الصيغة عُدلت يعد الرئيس والنائبين مجتمعين جدول الأعمال، استُبدلت عبارة هيأة الرئاسة، بالرئيس والنائبين مجتمعين، نعم تم نشره، حتى نحنُ نتحجج بالنظام الداخلي بما أقرناه.

- النائب همام علي مهدي التميمي.

المادة (٤٧) تتكون السلطة التشريعية والتنفيذية تمارس أعمالها وفق مبدأ الفصل بين السلطات، البند (الأول) من جدول الأعمال متعلق بإصدار قرار نيابي إلزام مجلس الوزراء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب هذا لم ندخل بعد في هذه الفقرة، عندما ندخل في هذه الفقرة بإمكانك الدخول في نقطة النظام هذه، لغاية الأن لم نقرأها إلى الأن لم نمضي بها، عندَ قراءتها يمكنك ذلك.

السيدات السادة النواب أعرض على جنابكم فقرة تحتاج إلى رأي.

المادة (٥٨) (ثانياً) من دستور جمهورية العراق.

يتم تمديد الفصل التشريعي لدورة انعقاد مجلس النواب بما لا يزيد عن ثلاثينَ يوماً، لإنجاز المهمات التي تستدعي ذلك، بناءً على طلب من رئيس الجمهورية، أو رئيس مجلس الوزراء، أو رئيس مجلس النواب، أو خمسين عضواً من أعضاء المجلس.

السيدات السادة النواب، يوم غد تنتهي السنة التشريعية الأولى، وينتهي الفصل التشريعي الثاني، من السنة التشريعية الأولى، والمجلس الأن انتظم اجراءاته الكاملة تمَ تشكيل الحكومة، أيضاً تمَ المضي ببعض القوانين التي نجد من المهم أن نمضي بها كمجلس نواب، وهذا ما أشارَت إليهِ المادة (٥٨) (ثانياً) بعبارة لإنجاز المهمات التي تستدعي ذلك، وبناءً على طلب رئيس مجلس النواب يتم تمديد الفصل التشريعي الثاني، السنة التشريعية الأولى، الدورة الإنتخابية الخامسة، ثلاثينَ يوماً، استناداً إلى أحكام المادة (٥٨) (ثانياً) من الدستور، وذلكَ لإستكمال عدداً من المهام والتشريعات الازمة، هل يوجد اعتراض على ذلك، نعم لا يوجد اعتراض على ذلك.

لا يوجد فقرة تقول التصويت على التمديد، يتم التمديد، بناءً على طلب، الفقرة تتحدث على أن يتم التمديد، لم يحدد إتمام التمديد هل الصلاحية للرئيس ونائبيه، أم الصلاحية للمجلس، طلب من الرئيس ولا يوجد اعتراض من المجلس.

أطلب من المجلس المضي في جدول الأعمال.

*** الفقرة أولاً: التصويت على قرار (تمديد اعفاء المواد الغذائية من الضريبة والكمرك).**

-النائب همام على مهدي التميمي (نقطة نظام).

استناداً إلى المادة (٤٧) من الدستور العراقي، تتكون السلطات الإتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات.

البند الموجود في جدول الأعمال سيادة الرئيس، يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات، لأنهُ يلزم مجلس الوزراء بإعفاء المواد الغذائية من الرسوم الضريبية والكمركية، هذا العمل لا بد أن نعرف فيه موقف الحكومة، ورأي الحكومة، لا بد أن نطلع على تأثير الإعفاءات التي حصلت في السابق، لأنهُ اقتصادي، بشكل مستعجل، وفيهِ جنبة مالية.

- النائب عادل حاشوش جابر الحاتمي:-

أولاً بخصوص هذا القرار، لا يجوز لمجلس النواب إصدار قرارات ذات الصفة تنفيذية، استناداً إلى قرار المحكمة الإتحادية المرقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٨، هذهِ النقطة الأولى، المواد الغذائية صيغة القرار سيادة الرئيس، تفتح المجال بشكل عام لكل المواد الغذائية، هذا لا يجوز سيادة الرئيس، نحنُ لدينا الأن مئات الألاف من العمال يعملون في قطاعات صناعية وزراعية، هؤلاء ما هو مصيرهم إذا تُفتح بدون أي ضوابط وبدون أي كمارك وبدون أي ضرائب، هذا لا يجوز سيادة الرئيس لأنهُ سوفَ يُلحق الضرر بالعامل العراقي، الجانب الأخر فيه مخالفة لقانون حماية المنتج الوطني، وكذلك المستهلك، سيادة الرئيس هذين قانونين في غاية الأهمية، نحن لا يجوز أن نأتي من موقع السلطة التشريعية نضرب هذين القانونين، ونقول افتحوا الحدود حتى ليدخل كل شيء، إذا كان ولا بد لمجلس النواب أن يتخذ هذا القرار فليخصص بمفردات البطاقة التموينية فقط (الرز، الزيت، الطحين، السكر) فقط، أما باقي المواد أي الذي ينتج مشروب (البيبسي) في العراق لماذا أعفيه ويأتي بالمستورد، أو صاحب الحلويات أو غيرها، تركيا وإيران صادراتهم إلى العراق مدعومة، الأن تركيا تُدعم المصدر التركي المنتجات التركية تدعمها ٣٠% وإيران تدعمها ٢٠% أي طبقة البيض الأن تُباع في تركيا (٥,٥٠٠) ألف دينار عراقي، بينما تُصدرها للعراق (٤٠٠٠) الاف دينار بالتالي مشاريع الدواجن الكبيرة سوف تغلق بهذه الحالة، لأنه لن يكون هناك تنافس، فنحن إن كان ولا بد أن يكتب للحكومة فقط مفردات البطاقة التموينية، لأن المنتج المحلي لا يسد هذهِ المفردات.

- النائب أحمد عبدالله الجبوري:-

النظام الداخلي تكلمَ عن التصويت في المادة (٣٦) والذي ينص بشكل واضح على أنَّ لا يجوز التصويت على قانون إلا بعدَ مضي أربعة أيام بعدَ إنتهاء المداولة، الفقرة الأولى تتكلم عن قرار وأيضاً فيهِ إشكالية قانونية فضلاً عن كون القرار الأصلي هو قرار اتخذ من قبل الحكومة السابقة وكما يعلم الجميع أن الحكومة الحالية قد ألقت كافة قرارات حكومة تصريف الأعمال، لذلكَ أنا أطلب من رئاسة المجلس أن تتريث في التصويت على هذا القرار، ويجب أن يتضمن أيضاً تخفيض الأسعار، اليوم نحنُ هذا القرار يخدم التجار لكنهُ لا يخدم المواطنين، لذلك أنا أتحفظ على هذهِ الفقرة.

- النائب علي يوسف حمود الموسوي:-

سيادة الرئيس أطلب تأجيل التصويت على الفقرة أولاً ، لحين أخذ رأي الجهة التنفيذية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

النائب (حسن سالم) مقدم الطلب، استلمت رئاسة المجلس طلب من السيد (حسن سالم) عن كتلة صادقون النيابية، نظراً للظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها المواطن العراقي وبسبب الحرب الروسية الأوكرانية التي تسببت بارتفاع أسعار المواد الغذائية، نطالب باتخاذ قرار يعرض على مجلس النواب بإلزام الحكومة بتمديد إعفاء المواد الغذائية من الضريبة والتعرفة الكمركية دعماً للشرائح الفقيرة.

- النائب حسن سالم عباس الزيرجاوي:-

طبعاً الكل يعلم أن هناك ارتفاع لأسعار عالية، وأدت إلى إرتفاع بعض المواد الغذائية التي بحياة المواطن، والمتضرر الوحيد هو المواطن التاجر لا يهمه شيء السوم الكمركية أو الضرائب، بالنتيجة أي إرتفاع يقع عبئهُ على المواطن، بسبب الحرب الروسية والأوكرانية التي أدت إلى إرتفاع الأسعار للمواد التالية (الطحين، الرز، والبقوليات) فقط نحن حسبنا حساب على أن لا نريد الضرر بالمنتج المحلي وجلسنا مع مزارعين وجلسنا مع تجار وجلسنا مع شريحة ناس من ذوي الدخل المحدود، اليوم نحنُ إذا صوتنا على هذا القرار، ليسَ فيهِ نفع للتجار بل تعني المواطن، لأن اليوم اصبح اردء مادة للطحين زادت أسعارها إلى (٦٠٠٠) ألاف أو أكثر وكذلك الرز، وكذلكَ البقوليات، هذا ليسَ فيهِ ضرر على المنتج المحلي، لم نتعرض إلى منتوج الدجاج، ومنتوج اللحم وكذلكَ البيض وغيره، هذهِ لديها مساس مباشر، لذلكَ ففقط تعديل صيغة القرار على أنهُ يقلل ويحدد بهذهِ المواد (الطحين، الرز، البقوليات) فقط، لا يوجد فيها ضرر على المنتوج المحلي، لم نتعرض إلى باقي المواد التي لها تأثير على المنتوج المحلي، وأعتقد هذا الكل موافق عليه وبصالح الشعب العراقي.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

سيادة الرئيس، أعتقد بدايةً من المفترض كمجلس نواب وأيضاً أدعو جنابك وندعو رئاسة البرلمان، أن نتابع القوانين التي يشرعها مجلس النواب، بالدرجة الأساس مثل ما الطَلب المقدم من جنابك بخصوص التمديد أو الضرائب أو منعها من التجار هذهِ كارثة للعراق نعتقدها سيادة الرئيس، اليوم أغلب المزارعين الصناعيين كل المعامل هي متوقفة بسبب هو التنافس الموجود ما بينها وبين المستورد هذا جانب.

٢- نحنُ من المفترض إذا أردنا أن نصدر قرار يجب أن نحسب حساب القوانين التي شرعناها في حماية المنتج الوطني، حماية المستهلك، هذا القوانين التي شرعناها معناها مركونة على الرفوف سيادة الرئيس، بالتالي الأن نحن نبحث عن تمشيط القطاع الخاص، أنا كيف أنشط القطاع الخاص وأنا سوف أفتح لهم الحدود واتخذ هذهِ الخطوات، أعتقد هذا القرار يحتاج إلى إعادة صياغة مع تحديد بعض الفقرات التي تهم المواطن التي هي غير موجودة أصلاً في العراق، حتى لا نفتح باب جديدة لشبهات الفساد بالتالي نحن بلاها حدودنا سائبة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تعقيب على نقطة نظام جنابك، المادة (٤٧) السلطات تتكامل والمسؤولية أمام الشعب، مسؤولية تضامنية، الحكومة أو السلطة التنفيذية بشكل عام مع السلطة القضائية تطلب من مجلس النواب تشريعات، وفي نفس الوقت مجلس النواب يوصي باتخاذ القرارات الازمة ما يتعلق في الجانب التنفيذي بما يخدم مصالح المواطنين، وقد يحدث اختلاف في وجهات النظر بين السلطات، بالتالي على المجلس أن يمضي بما يراهُ صحيحاً في خدمة المواطنين، في ما اسمع من مداخلات فتح الباب على مصراعيه سوفَ يؤثر على القوانين النافذة، القوانين النافذة لمجلس النواب بدعم المنتج المحلي والقرارات التي تتعلق بذلك وقوانين الموازنات.

أولا: التوصية إلى مجلس الوزراء بما يتعلق بهذا الصدد، ويتم تحديد المواد، وهي المواد التي تخل في البطاقة التموينية (الرز، السكر، الزيت، الطحين ، الحنطة)، إخوان لا ندخل بتفاصيل أوسع، هي توصية الرأي نذهب بالتوصية بهذا الإتجاه، إذا لم ترتئي الحكومة تضيف مادة أُخرى وهي تسد قرارها بموجب توصية من مجلس النواب، هل هذا مناسب، في ما يتعلق بأخذ رأي الحكومة رأينا هو التوصية للحكومة، بالتالي الحكومة ستأخذ بما تراه مناسبً بهذا الصدد.

- النائب مثنى عبد الصمد السامرائي:-

سيادة الرئيس، إذا هو توصية للحكومة أي الحكومة ملزمة بقرار لماذا نتخذ قرار ونصوت عليه وهو ملزم بالحكومة، هذا أعتبرهُ إضعاف لمجلس النواب من وجهة نظري.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ليسَ إضعاف لمجلس النواب، التوصية هو المجلس أدى التزاماته أمام المواطنين ويترك السلطة التقديرية للحكومة، بالتالي نحنُ السلطة الرقابية الذي سوفَ نرى ما لو أصاب المواطن أي ضرر من أي إجراء حكومي.

- النائب مثنى عبد الصمد السامرائي:-

سيادة الرئيس، كالجنة مالية أيضاً نحنُ الموضوع لم يُعرض علينا أصلاً في اللجنة المالية حتى نناقشه، من وجهة نظري أن يتم تأجيل الموضوع والنقاش وأخذ رأي الحكومة بكتاب رسمي والقرار يعود لرئاسة المجلس.

النائب باسم خزعل خشان البركي:-

الحقيقة اليوم عندما يُطرح قرار بهذا الشكل للكتل المشكلة، التي شكلت أتلاف الذي شكلَ الحكومة حقيقة هذا غير صحيح، المقترح هذا جاء من كتلة صادقون التي هي جزء من الحكومة، اتصور من المفروض الحكومة متوجهة بهذا الإتجاه ولا نحتاج أن نخوض في هذا الموضوع، حالياً بإمكان هذهِ الكتل أن تؤثر على الحكومة بتأثيرها الحزبي المعروفة كيف تشكل الحكومة، هذهِ خطوة غير ضرورية ولا نحتاج أن نخوض بها الأن، الأن الحكومة شُكلت نحن نتصرف وكأنما نحنُ أمام حكومة تصريف أمور يومية، حكومة لديها كافة الصلاحية، وإذا كانت الحكومة غير قادرة على اتخاذ القرارات بشكل صحيح غير صحيح التدخل بها، لكن الأن أول عشرة أيام نحاول إلغاء قرارات حكومة أو نعدلها غير صحيح هذا.

- النائبة عالية انصيف جاسم العبيدي(نقطة نظام):-

نقطة نظامي المادة (٢٧) من النظام الداخلي، التي أطلب بها شطب مداخلة النائب (باسم خشان) اليوم نحنُ أعضاء مجلس النواب أقسمنا على أن نحافظ على حقوق مواطنينا وحقوق شعبنا، هذهِ الانقسامات الحزبية داخل مجلس النواب، يجب ان لا تطغى على قرارات مجلس النواب أو مناقشات مجلس النواب، نحنُ أمامنا هدف واحد هو خدمة المواطن، بالتالي الإنقسامات الحزبية تكون ترتئي بمداخلات داخل مجلس النواب لا أجدها في مصلحة مجلس النواب.

- ابتسام هاشم عبد حسين الإبراهيمي:-

السادة النواب تطرقوا إلى كل الأمر، ونرى هذا القرار مخالف لقانون حماية المنتج الوطني، وأيضاً قتل وضرر فاحش للقطاع الزراعي خاصةً والدجاج وبيض المائدة، مثل ما تفضل السيد النائب اليوم لدينا منتج محلي من الدجاج والبيض، ولدينا مشاريع كبيرة قد تأخرت ولدينا بطالة كبيرة بسبب انتهاء هذهِ المشاريع، لذلن نحنُ أعطينا تمديد أول وثاني وليسَ

هناك داعي أن نعطي الثالث، وهناك قرار (١٣٨) يحمي المنتج المحلي ويحمي البيض والدجاج وإلا الأن لم ينفذ سيادة الرئيس، لذلك نرى أنَ هذهِ القرارات لم تُنفذ من قِبل الحكومة بشكل كافي، علينا أن نتريث بهذا القرار ونحدد فقط الرزنامة الزراعية التي هي مختصة باستيراد بعض المواد التي نحتاجها، لكن هناك انتاج محلي وعدم فتح الإستيراد على مصرعيهِ، تعلم سيادة الرئيس سوفَ يسبب إيقاف مشاريع، زيادة بطالة، زيادة أعداد شبكة الحماية وإثقال الميزانية.

- النائب كاظم موسى عطا الفياض:-

نحن مطالب منا تفعيل القطاع الصناعي والقطاع التجاري والقطاع الزراعي، إقرار هذا القانون أو منع هذا القرار السمح به، حقيقة قتل للقطاع الصناعي، قتل للقطاع الزراعي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

إخوان أرجوا من السيدات والسادة النواب أن نكون حريصين في مداخلاتنا، إذا أنتم ذاهبين إلى مفردات البطاقة التموينية، أين حدث القتل في القطاع الصناعي أو الزراعي، حتى نخرج من هذهِ المداخلات، هل المجلس مع تأجيل القرار أو مع المضي به، أو معَ تعديله، من يؤيد تأجيل اتخاذ القرار، السيدات السادة النواب حتى السادة النواب يعرفوا عن ماذا نسأل، تأجيل أو مضي بتعديل فيهِ تحديد المفردات، من مع التأجيل.

تمَ التصويت بعدم الموافقة.

من يؤيد المضي بالقرار معَ تحديد المواد وتكون صيغة القرار بتوصية للحكومة، سأعرض صيغة القرار إن لم تمر سوفَ نتجاوز الفقرة.

- النائب فيصل حسان سكر النايلي:-

أُثني على ما تفضلَ بهِ السيد النائب مقترح جيد ويدخل في صميم خدمة مواطننا، اليوم المواد الغذائية في ارتفاع وموطننا الفقير لا يستطيع أن يسد حاجته من شراء المواد الغذائية، لكن أنا أقترح أنَ معَ أن يخص فقط مفردات البطاقة التموينية، وأن توضع أن ما يستورد فقط هذهِ المفردات، أي التاجر لا يكون إلا عبر الحكومة وتحدد أسعار هذهِ المواد حتى التخفيض يكون فيهِ فائدة، الحكومة يجب أن تحدد أسعار هذهِ المفردات والتاجر عندما يستورد، يستورد بهذا السعر، أرفع عنه الكمرك وأرفع عنهُ الضريبة.

- النائب محمد نوري احمد الجبوري:-

نحن نتكلم عن موضوع يخص البطاقة التموينية، وإعتقد إن لدينا وزارة التجارة مختصة في موضوع البطاقة التموينية، انا لدي مقترح أن تكون الحكومة مسؤولة عن إستيراد أو التعاقد على المواد الخاصة للبطاقة التموينية إضافة إلى البطاقة التموينية حتى تنافس بها السوق المحلية وتدعم هذه المواد بأقل من السوق وتنافس التجار ونترك التجار، لماذا نرفع الضرائب لمبالغ معينة، لندَع التاجر يستورد وبالمقابل لدينا حكومة تنافس هذا القطاع الخاص الذي الموجود لكي تدعم البطاقة التموينية داخل البلد.

- النائبة وحدة محمود فهد الجميلي:-

نحترم الطلب الذي قدمه السيد النائب لأنهم شريحة مهمة من أبناء الشعب العراقي المتضررين، وإن المجلس لجان لنحيل هذا الطلب إلى اللجان المختصة اللجنة المالية ولجنة الإقتصاد لدراسته لكي نخرج بصيغة قرار ممكن تليق بمجلس النواب، لا يدخل مجلس النواب بتفصيلات البطاقة التموينية (الرز والسكر) وغيرها، لا يجوز أن ندخل هكذا مدخل ثم المواد الغذائية لا تشمل فقط الحصة التموينية، المواد الغذائية عنوان واسع جداً، شكراً سيادة الرئيس لإتاحة الفرصة للحديث بهذا الموضوع لكن أطلب المحاولة للتأجيل لغرض الإحالة للجان المعنية.

- النائب علي سعدون غلام:-

بالنسبة لموضوع الإعفاءات للمواد الغذائية غير صحيح أن نذكر مادة او إثنين، المفروض كمقترح أن نوصل للحكومة إلتزامها بحماية المنتج في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، لا نحدد مواد لأن هناك مواد غير موجودة في البطاقة التموينية وليس لدينا منتج محلي، والمستورد أسعاره عالية ولا يستطيع المواطن شرائها هذه ممكن إعفائها، بينما هناك

مواد موجودة منتج محلي وتنتج بالقطاع الزراعي لكن هناك إستيراد لها نفس المادة وتكون مستهلكة من قبل المواطن وصعبة عليه، أتمنى أن يكون القرار بدون ذكر مواد معينة، نضيف فقط إلتزام الحكومة بالحفاظ على المنتج المحلي سواء بالقطاع الزراعي أو الصناعي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيكون لنا مداخلات لكل المجلس، نتخذ قرار بالمضي من عدمه.

- النائب محمد عبد الأمير عبد الحسين عنوز:-

سبقني السيد النائب واؤكد على هذه القضية توصية بأن يتم الإعفاء بما لا يتعارض مع قانون حماية المنتج المحلي.

- النائب سالم مطر عبد العيساوي:-

بالتأكيد حرصنا على تقديم المواد الغذائية للمواطن بأقل الأسعار، لكن فيما يخص هذا الطلب.

أولاً: لم يتم الإشارة إلى إن هذه المواد الغذائية خاصة بالبطاقة التموينية.

ثانياً: فيما يخص الجزئية المقدمة من قبل الحكومة إلى المواطن من خلال البطاقة التموينية مدعومة ونحن أقررنا القوانين الداعمة لهذه البطاقة.

ثالثاً: جميع التجار لديهم عقود مع الحكومة وبالتأكيد هناك قانون عراقي حدد الرسوم الضريبية، هل أرفع الرسوم الضريبية على التاجر الذي يستورد من الخارج على حساب الفلاح في الداخل، أني أعتقد إن هذا الموضوع يقع ضمن التهرب الضريبي من التجار فقط، نحن طموحنا كممثلي شعب هو دعم الواردات إلى الموازنة العراقية، نحن معتمدين على النفط ونحتاج واردات ومدخولات ورسوم وضرائب أنا أعتقد إن هذا الموضوع يقع ضمن التهرب الضريبي لا غير.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

رأي أخر، لجنة الإقتصاد مع مقدم الطلب مع اللجنة المالية يتم التداول بينهم ويتم الإتصال مع السيد رئيس مجلس الوزراء، الحكومة سوف تمضي بالإعفاء عن المواد الأساسية التي هي (السكر والزيت والرز والحنطة) التي هي مفردات البطاقة التموينية، مقدم الطلب مع لجنة الإقتصاد و لجنة الزراعة خذوا وقتكم وما تصلون إليه قدموه إلى المجلس لغرض عرضه على السيدات والسادة النواب، نقطة نظامك لا تصب على هذا الموضوع السلطات تتكامل.

*** الفقرة ثانياً: تقرير ومناقشة القراءة الثانية لمشروع قانون العيد الوطني لجمهورية العراق.**

- النائب فاروق حنا عتو شمعون:-

يقرأ تقرير قانون العيد الوطني لجمهورية العراق.

- النائبة سميعة محمد خليفة المحمدي:-

تكمل قراءة تقرير قانون العيد الوطني لجمهورية العراق.

- النائب رفيق هاشم شناوه الصالحي:-

يكمل قراءة تقرير قانون العيد الوطني لجمهورية العراق.

- النائبة سوزان منصور كرم الدلوي:-

تكمل قراءة تقرير قانون العيد الوطني لجمهورية العراق.

- النائب فاروق حنا عتو شمعون:-

أولاً: إن أختيار يوم الثالث من تشرين الأول حيث دخل العراق عام ١٩٣٢ إلى عصبة الأمم المتحدة للإحتفاء به كيوم وطني ليس إلا لتذكير الشعب العراقي والأجيل المستقبلية بأننا نحتفل ونمجد تاريخ بقاء العراق تحت وصاية الإنتداب البريطاني وسيطرة شركات النفط العالمية، وإنضوت مملكة العراق مع(الكومونولث) وهي رابطة سياسية أمبراطورية بريطانية وبقيت وصايتها على العراق، إن إختيارنا لهذا التاريخ يعني تعارضنا لتلك المرحلة، إلا إننا بعيداً عن كل

التوجهات السياسية والطبقية والمجتمعية وما حصل من إنقسامات بين فئات الشعب العراقي، ويبقى يوم الإستقلال الحقيقي للعراق هو (١٤تموز ١٩٥٨).

ثانياً: نحن أبناء وادي الرافدين موطن الرسل والHنبياء ومثوى الأئمة الأطهار ومهد الحضارة وصناع الكتابة ورواد الزراعة ورضاع الترقيم وعلى أرضنا سن أول قانون وضعه الإنسان وفي وطننا خط أعرق عهد لسياسة الأوطان هذا ما ورد في مقدمة ديباجة الدستور العراقي، تصهر حضارة العراق بطقوس وشعائر ناخرة في تاريخ حضارة وادي الرافدين ومنذ ألاف السنين كانت ولا زالت بعض من ورثة هذه الحضارة تحتفل وتمارس بعض من طقوسها وأهمها الإحتفال بيوم (١) نيسان وكانوا يحتفلون به لمدة (١٢) يوم نحن ورثة هذه الحضارة، (١) نيسان كانت الشعوب العراقية تحتفل به منذ القدم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ماذا يعني؟

- النائب فاروق حنا عتو شمعون:-

ويسمى (أكيتو)، ولا زالت شعوب المنطقة تحتفل بهذه المناسبة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تشطب مداخلتي.

- النائب فاروق حنا عتو شمعون:-

أنا أطلب أن تكون هذه المناسبة من ضمن الأعياد الوطنية، لأنه من باكرة تاريخ الرافدين الذي نعتز به، هذه الحضارة التي لا تمتلكها شعوب أخرى، او على الأقل (١) نيسان يكون مناسبة رسمية كما هو في حكومة إقليم كردستان.

- النائب محمد جاسم محمد علي:-

بخصوص قانون العيد الوطني المطروح يجب أن يتميز بان تشترك به فئات مختلفة من الشعب والجماهير ويمتاز بروح النضال والجهاد، العيد المطروح الآن هي معاهدة عام ١٩٣٢.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

دخول العراق إلى عصبة الأمم.

- النائب محمد جاسم محمد علي:-

الموضوع تاريخي وحضرتك مطلع عليه، هذه المعاهدة لم تعطي أي حق لسيادة العراق، أعطت الحق للملكة المتحدة بريطانيا حقوق عسكرية وتجارية وغيرها ولم تعطي أي حق للعراق وهذا مثبت تاريخياً، وإنما اعطت إستقلال إسمي فقط لذلك هناك العديد من المناسبات والأحداث الذي يعتز بها الشعب، المطروح من قبل اللجنة إعتبار وفاة الرئيس (جلال طالباني) الموضوع غير مناسب من الناحية الموضوعية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هو دخول العراق إلى عصبة الأمم.

- النائب محمد جاسم محمد علي:-

موجود في تقرير اللجنة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تقرير اللجنة هو دخول العراق إلى عصبة الأمم.

- النائب محمد جاسم محمد علي:-

هذا الموضوع ليس محل إعتزاز وليس محل فخر، وهناك الكثير من المناسبات الوطنية التي يشترك بها الشعب العراقي كثورة العشرين في الزمن القديم أو تحير العراق من داعش في الزمن القريب الذي أحتفل بها كل أبناء المحافظات

العراقية، هذه المناسبات إن لم تكن محل إعتزاز يجب أن تكون حاضرة في أذهانهم، من لا يعرف من أبناء الشعب عن هذا الموضوع، موضوع باهت.

- النائب هه ريم كمال خورشيد:-

نشكر لجنة الثقافة والسياحة والآثار على ما جاء بتقريرهم عن رحيل الرئيس (جلال طالباني) الذي صادف يوم (٣) تشرين الأول العيد الوطني لجمهورية العراق يعد مناسبة وطنية بالنسبة لكل العراقيين مهمة شأنهم شأن جميع البلدان والإحتفال بهذا اليوم حق وطني ومشروع لكافة أبناء الشعب العراقي بإختلاف ألوانه وأطيافه، والجدير بالذكر يصادف العيد الوطني نفس يوم رحيل الرئيس (جلال طالباني) إلى جوار ربه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أعتزازنا الكبير للراحل فخامة الرئيس (جلال طالباني)، التاريخ المذكور في العراق هو دخول العراق لعصبة الأمم مع أحترامنا وأعتزازنا وتقديرنا للرئيس الراحل، شكرنا وتقديرنا إلى اللجنة وجهودها.

- النائب عادل حاشوش جابر الحاتمي:-

هذا القانون بغاية الأهمية بلد بحجم العراق وتاريخه منذ عشرين سنة لا يحتفل بعيد وطني هذه مأساة عظيمة ونحن واجهناها مع سفراء العراق في الخارج، يقولوا نحن محرجين جداً يسألوننا متى العيد الوطني حتى نأتي ونبارك لكم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

العراق رسمياً يهنئ كل الدول الشقيقة والصديقة بعيدهم الوطني ولا نستقبل تهنئة كبلد نفس الآلية للبلدان الأخرى لأننا لم نحدد العيد الوطني.

- النائب عادل حاشوش جابر الحاتمي:-

هذا التاريخ المعروض في مشروع القانون نحن أقررناه في مجلس الوزراء وجرى عليه نقاش مستفيض عليه لانه لا يرتبط بتاريخ نظام محدد بحيث يزول مع زوال النظام، تاريخ دخول العراق لعصبة الامم يفرض الشرعية على البلد الإعتراف الدولي، أصبح العراق دولة مستقلة ذات سيادة مثل الدول الأخرى يمارس كافة حقوقه وما عليه من إلتزامات، انا مع المضي بهذا القانون التأخير ليس صحيح.

- النائب عامر حسين جاسم الفايز:-

العيد الوطني يجب أن يكون من روح وطنية إنبعثت من صلب الشعب العراقي وليس من وصايا بريطانية تدخلنا إلى عصبة الامم، صح هذا الحدث دخلنا إلى عصبة الامم لكن بوصايا بريطانية، اما (٢٣) آب ١٩٢٠ هو ثمار جهود وكفاح ودم شهداء الشعب العراقي، عندما أثبت الشعب العراقي في (٢٣) آب ١٩٢٠ دولة عراقية وتوج اول ملك للعراق في ذلك التاريخ أعتقد إن هذا التاريخ يكون أنسب للشعب العراقي لأنه نابع من دماء وروح الشعب العراقي لا من وصايا بريطانية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نحن بصعوبة إتفقنا على تاريخ نمضي به ليس كأحزاب وقوى سياسية ومكونات هو تاريخ إن العراق أصبح دولة رسمية معترف بها في العالم، تشطب مداخلتي.

- النائبة نفوذ حسين محمد ال عبد الصاحب:-

نعتقد ان تنظيم العطلات في العراق مجملاً أصبح يولد حالة من الإرباك والتأثير على المصالح العامة، بسبب إصدار العطلات بصورة غير منتظمة نتيجة للصعوبات الأمنية وعدم إستقرار الوضع السياسي العام وغير ذلك، لذلم نقترح توحيد العطل في قانون واحد كما نص الدستور العراق لعام ٢٠٠٥.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

العطل لها قانون والعيد الوطني له قانون، هناك قانون للعطل الرسمية ننتظر أن يصلنا من الحكومة، العطل والعيد الوطني موضوعان مختلفان، اللجنة تواصلوا مع اللجان الأخرى والجهات الحكومية وأمضوا في الإجراءات التشريعية.

- النائبة سروة عبد الواحد قادر (نقطة نظام):-

نقطة نظامي في النظام الداخلي المادة (١٣٩) يتخذ رئيس الجلسة بحق العضو الذي أخل بالنظام أحدى الإجراءات الأتية.

١. تذكير العضو بنظام الجلسات.
٢. إذا تمادى العضو فللرئيس تنبيه العضو ويترتب على هذا العضو شطب أقواله من المحضر.
٣. المنع من الكلام بقية الجلسة.

نحن (٦٥) نائباً جمعنا تواقيع لإلغاء الإجراءات بحق الزميلين الدكتور (علاء) والدكتور (فلاح)، الإجراءات المتخذة بعدم دخولهم إلى مجلس النواب كمبنى وهذه ليست موجودة في النظام الداخلي، نتمنى من حضرتك أن تلغي هذه الإجراءات في الوقة الذي نؤكد إلتزامنا بالنظام الداخلي لمجلس النواب والسلوك النيابي، نعتبر إن للنائب الحق أن يعبر عن مواقفه السياسية داخل مجلس النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

للعلم حضرتكِ كنت حاضرة في الجلسة وقت المشكلة والسيدات و السادة الأعضاء، يحق للرئيس إتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لحفظ الأمن، لحفظ النظام داخل القاعة بما يتعلق بتطبيق إجراءات السلوك النيابي وتذكير النائب بنفس المادة التي تم ذكرها من قبلكِ، يُذكر النائب بحفظ النظام الداخلي ويطلب منه مرة اخرى ويطلب منه مرة ثالثة، وتم التأكيد أكثر من مرة نحترم وجهات النظر الأخرى، طلبت من السادة النواب (علاء الركابي) وزميله الأخر (فلاح) أن يحتفظوا بالسياقات ويحفظون السياقات وأيضاً يراعوا ويلتزموا بالنظام الداخلي وفي نفس الجلسة طلب منهم إذا كان لديهم مداخلة فليأخذوا مداخلتهم بشكل طبيعي، كانت وجهة نظرهم الطريقة التي حدثت بها الإعتراض، ليس أمامنا سوى إتخاذ الإجراءات اللازمة، نَكن لهم كل الإحترام والتقدير، وللأسف أصدروا بيان مجافي للحقيقة كحركة إمتداد أصدرت بيان مجافي للحقيقة وستعرض رئاسة المجلس المقطع كامل بتجاوزهم للنظام الداخلي وفي نفس الوقت نرفض الإعتداء الذي تعرضوا له خارج بناية مجلس النواب وأيضاً مضينا بإجراءات تحقيقية بهذا الصدد، لو قدموا إعتذار في نفس اللحظة بإمكان رئاسة المجلسان تتراجع، وتحصل السياقات والليقات بين الزملاء، الإعتذار ليس م شخص الرئيس الإعتذار من المجلس لمخالفتهم النظام الداخلي، ولذلك وبناءا على طلبكِ وطلب السادة النواب (٦٥) أنا اعتذر من المجلس نيابة عنهم لمخالفتهم النظام الداخلي ويستمروا في عملهم في المجلس.

- السيد رئيس مجلس النواب-

ثالثاً: تقرير ومناقشة القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الأول لقانون ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣، لجنة العمل ومنظمات المجتمع المدني ولجنة المرأة والطفولة والأسرة واللجنة القانونية ولجنة الشهداء والضحايا.

- النائبة نهلة جبار خلبفة الفهداوي:-

تقرأ تقرير القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الأول لقانون ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- النائبة ابتسام هاشم عبد حسين الابراهيمي:-

تكمل قراءة تقرير القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الأول لقانون ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- النائب مهند جبار عذاب الخزرجي:-

هنالك بعض الملاحظات التي قدمت من قبل ذوي الإعاقة أحب أن أسهب بعض منها:-

أولاً: المادة (٥) رابعاً الفقرة (ج) المتضمنة بتعديل المادة (١٥) رابعاً الفقرة (ج) الخاصة بموضوع التقديم على الدراسات يفضل أن يكون مستثنى من شرط العمر والمعدل حالياً موجودة فقرة العمر.

ثانياً: تعديل المادة الخاصة بتعديل المادة (١٥) ثامناً لم يذكر فقرة إلزام المحافظين على تخصيص نسبة معينة من تخصيص قطع الأراضي الموجودة في المحافظات يوجد قطع أراضي للشهداء والجرحى والموظفين وباقي الشرائح لذا اقترح أن يكون هنالك نسبة لذوي الإعاقة.

ثالثاً: تعديل المادة (٨) أولاً الفقرة (أ) تكون مدة الحجز بدل خمسة سنوات على سيارات تكون ثلاثة سنوات مراعاة لظروفهم الصحية.

- النائب عادل حاشوش الركابي:-

أن قانون التقاعد والضمان الاجتماعي قمنا بإعداده عندما كنت في الوزارة ضمن قانونين في غاية الأهمية لذا أتمنى من اللجنة أن تلتفت وهذه النسخة الأصلية هي التي اعتمدتموها التي أتت من الأمانة العامة لمجلس الوزراء والنسخة التي تم توزيعها ليست نفسها.

ثانياً: أتمنى من اللجنة استضافة ناس آخرين من ذوي الإعاقة من أصناف مختلفة من مختلف المحافظات ناشطين وهم يعلمون بحقوقهم أكثر منا.

ثالثاً: بالنسبة للمادة (٦) بعض الملاحظات من التعديل المادة (١٦) أولاً التي تقول (تخصص الوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة) كما تعلمون التعيينات أصبحت من اختصاص مجلس الخدمة وليس الوزارات لذا يتم تعديل الى (مجلس الخدمة) وهو الذي يحدد نسبة الـ(٥%).

رابعاً: المادة (٨) من التعديل ثانياً الفقرة (ب) راتب الدرجة الثامنة من المرحلة الأولى عند إعداد هذا القانون كان البلد في أزمة اقتصادية كبيرة ولكن الآن الوضع الحمد لله أفضل لذا اعتقد ان راتب الدرجة الثامنة سوف يكون قليل ويممن تعديله ويكون راتب الدرجة السادسة المرحلة الأولى حتى يكون قدر المستطاع ولو حتى الدرجة السادسة قليل ولكنه أفضل.

خامساً: المادة (١١) رابعاً من التعديل تقول (تنتقل حقوق وموجودات وعقارات ومنتسبي مراكز التأهيل التابعة لوزارة الصحة الى الهيأة المنصوص عليها في المادة (٤)) هذه التجربة أثبتت فشلها مراكز التأهيل الطبية كادرها كله من وزارة الصحة وزارة العمل ليس لديها كادر يدير هذه المراكز ونحن عندما كنا موجودين قمنا بتحويلها ومن ثم اتخذنا قرار بإرجاعها الى وزارة الصحة لأنه وزارة العمل لا تستطيع إدارة هذه المراكز ووزارة الصحة هي المختصة ولديها الكوادر التعديل الآخر هو إضافة مادة في التعديلات نضع راتب محدد للمعاق بنسبة معينة من العجز تكون (٦٠-٧٠%) من درجة العجز ويكون له راتب ثابت.

سادساً: المعيل المتفرغ بما انه سن العمل (١٥) الذي اقره قانون العمل يكون المعيل المتفرغ (١٥) سنة لا مانع من ذلك لأنه في بعض الأحيان المعاق يجد صعوبة كبيرة في إيجاد معيل متفرغ له.

- النائب حسن وريوش محمد الاسدي:-

لدي بعض الملاحظات أرسلتها بشكل رسمي بكتاب رسمي الى اللجنة المختصة:-

أولاً: القانون الأصلي كان ينص على عضوية اثنين من الأطباء المختصين في شؤون العوق ضمن مجلس إدارة هيأة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة تم استبدال عضويتهم بشخصين مختصين بذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة ومن الواضح أن وجود الأطباء المختصين أنهى في تخصيص وتشخيص الجوانب العلمية والفنية المتعلقة بمشاكل ومعالجات ذوي الاحتياجات الخاصة.

ثانياً: القانون الأصلي ينص على أن يتولى مجلس إدارة الهيأة مهام منها رسم وإقرار سياسة العامة لعمل الهيأة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم ومتابعة إجراءات تنفيذها بينما ينص القانون المعدل على رسم السياسية العاملة فقط لذا من هو المسؤول عن إقرارها؟.

ثالثاً: لا نولي تخويل مجلس الإدارة بعض مهامه الى الرئيس وخصوصاً أن بعض المهام تتعلق باقتراح مشروع الموازنة وإقرار الحسابات الختامية.

رابعاً: ينص القانون المعدل على تدوير أسماء ذوي الاحتياجات الخاصة على العناية بهم ورعايتهم والتعامل السليم بما يضمن دمجهم مجتمعياً وإذا تعذر ذلك تقدم الرعاية البديلة له فان كان المقصود رعاية موظفين من الدولة أو بدل عن عوائلهم فهذا مقترح غير عملي لان جهدهم مطلوب والصبر في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة لا يستطيع تقديمه إلا أهله وذويه ونقله الى دوائر الرعاية مما يجعله في عسر وضيق اشد وتزداد معاناته والصحيح ان تقدم الدولة الدعم لمن يعيله من أهله وذويه.

خامساً: يجيز القانون المعدل منح تراخيص للمعاهد الأهلية التي تعنى بتعليم وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة وهذا المقترح فيه جناية على ذوي الاحتياجات الخاصة وتخلي من الدولة عن مسؤوليتها الأخلاقية تجاه هذه الشريحة التي تستحق دعم واهتمام اكبر من الدولة ومؤسساتها.

سادساً: القانون المعدل يقترح إلغاء نسبة تصل الى (٢%) من الضريبة السنوية لشركات القطاع الخاص التي توظف ثلاثة عمال لديها من ذوي الاحتياجات الخاصة وهذا المقترح إضافة الى انه يقلل إيرادات مستحقة للدولة فقد يتم إساءة استخدامه كما حصل في الاستثناءات الممنوحة لدوائر الدولة من الإعفاء الضريبي واستغلها بالباطن التجار ومقاولين لان هذا المقترح أيضاً قد يستغل بشكل سلبي ويتم مجرد التسجيل على الورق تعيين عمال من ذوي الاحتياجات الخاصة وتلغى ضريبة (٢%) ويمكن إضافة مقترحات غيرها لتشجيع شركات القطاع الخاص على توظيف المعاقين.

سابعاً: يجيز القانون منح تراخيص أو ترخيص بفتح دور لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة ومن المعلوم بعض مصابي الإعاقة الذهنية قد يتم استغلالهم في أعمال لا يدرك ضررها هذا الشخص لذا كيف نضمن حمايتهم من ذوي النفوس الضعيفة والمريضة التي زادت نسبتهم للأسف في المجتمع واحتمال الاتجار بأعضائهم واستغلالهم في التسول وغيرها من الأساليب المهينة وارد جداً لذلك لغلق كل هذه الأبواب نقترح رفع الفقرة التي تجيز إنشاء دور لتأهيلهم من قبل أشخاص طبيعي او معنويين ويتم حصر إنشاء وإدارة دور رعايتهم من قبل الدولة فقط.

- النائب ارشد رشاد فتح الله الصالحي:-

أولاً: لجنة حقوق الإنسان كانت من اللجان الأساسية في هذا القانون بالذات منذ الدورة الماضية اليوم تم إضافة لجان أخرى مع احترامي لهم اعتقد العمل هذه القوانين للجان تضامنية وينبغي أن تكون لجنة حقوق الإنسان ممثلة فيها حالها حال اللجان الأخرى وان القانون أتى من مجلس الوزراء اعتقد يوجد اختلاف ما بين القانون الأصلي والنسخة الموجودة لدى السيدات والسادة أعضاء اللجنة اليوم لدينا ثلاثة أو أربعة ملايين من ذوي الاحتياجات الخاصة وهو عدد ليس بقليل أخذنا عليه عدة ورش ولقاءات في الدورات الماضية وتحتاج الى أن تكون هيأة مستقلة في أكثر البلدان توجد هيأة مستقلة لذوي الاحتياجات الخاصة والقضية التي حصلت مع وزارة العمل لم يستطيعوا أن يحققوا النوايا التي تصلح العمل بذوي الاحتياجات الخاصة ذكر الأخ الوزير السابق الأستاذ عادل انه يوجد اختلاف في وجهات النظر وما بين العمل بين وزارة الصحة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية تحديداً في هذا الأمر لذلك المبادئ التي اتفقنا عليها أن تكون هيأة مستقلة ترتبط بمجلس الوزراء ومجلس النواب هذا يمكن تحقيقه.

ثانياً: أن هذه القوانين يجب أن تكون مراعية مع الاتفاقيات الدولية مثلاً العراق موقع على اتفاقية قانون حقوق ذوي الإعاقة crp نادي باريس وإذا لم تكن القوانين موالمة مع الاتفاقيات الدولية سوف لن يكون لنا دعم من الدول التي وقعنا معهم اتفاقيات.

ثالثاً: بالنسبة لفقرة تعديل المادة (١٧) انه تكون نسبة الإعفاء من ضريبة الدخل التي هي في الأصل (١٠%) توجد رؤيا أن تكون نسبة الإعفاء (٣٠%) حتى تكون واردة لهذه المؤسسات الوصول الى اتفاق لهذه التعديلات ينبغي أن يعاد النظر واتفق مع السيد عادل أن يضاف وتبحث القضية أكثر قانون مهم ويكون يلاءم مع الاتفاقيات الدولية وان تكون لجنة حقوق الإنسان أساسية مع زملاءنا وزميلاتنا في اللجان الأخرى.

- النائب ياسين حسن طاهر حسن:-

أولاً: بخصوص هذا القانون أرجو من الإخوة والأخوات في اللجنة مراعاة شمول الأطفال الذين لديهم مرض السكري بأنواعه والذين يجب أن يكون معهم شخص بسبب نزول أو صعود السكري وسوء حالته الصحية لذلك يجتاح الى رعاية مستمرة إضافة الى العوائل الذين لديهم مثل هؤلاء الأطفال يكون السكري وراثي أي وجود أكثر من شخص مصاب بالسكري يعانون من مسالة تغطية نفقات هؤلاء الأطفال لذا أتمنى الأخذ بالاعتبار حالة إنسانية.

ثانياً: أرجو من الإخوة في اللجنة الأخذ بالاعتبار الأطفال الذين أجريت لهم عملية زراعة القوقعة هذا الطفل موجود في القانون ولكن الطفل الذي بنفس المشكلة ولكن لأسباب صحية منعت زراعة القوقعة لديه لم يشمل بهذا القانون لا اعرف هو إجحاف أو هذا تميز بين طفل وآخر بالعكس الذي اجري له عملية وتحسنت حالته لذا أرجو إعادة النظر وبالنسبة لموضوع الحكومات المحلية منح قطع أراضي لهؤلاء.

- النائب عبد الرحيم جاسم محمد الشمري:-

كنا نرجو من الإخوة في اللجنة عرض القانون المعدل بتفاصيله وليس فقط تقرير العراق يتفق اتفاقيات دولية ولا يعمل بها وأنا أتحدث حتى عن اللجنة إذا كان يعلمون بهذه الاتفاقيات والمعاهدات لذوي الاحتياجات أنا اعتقد أن أهم شريحة هم أهل الإعاقة ويجب أن يكون قانون ينظم أو من ضمن أن يراعي هذه الشريحة المهمة وذكر التعديل أن العراق اتفاقيات ومعاهدات دولية لذا يجب أن نحصل على أفضل المعاهدات والاتفاقيات وأحسنها للمعاق ونعمل بها وقليل من النواب والمسؤولين يقومون بهذه الاتفاقيات أنا كنت رئيس حقوق الإنسان تأتي معاهدات لا احد يقرأ ولا حتى النواب يجب اخذ المعاهدات التي فيها كرامة للمواطن اغلب دول العالم تعطي راتبين لذوي الإعاقة راتب من معيل وراتب للمريض وذوي الإعاقة لذا تجد بعض ذوي الإعاقة في بعض الدول يعيش بكرامة الموجود الآن راتب شكلي وليس حقيقي ينفع الشخص المعاق أيضاً ان يشمل في القانون ويضمن كما يكن للموظفين الآخرين أو شرائح المجتمع أراضي وامتيازات ويجب على وزارة العمل أن يبحثوا عن ذوي الإعاقة في كل مكان الذي لديه واسطة يسجل والذي ليس لديه يبقى سنين ولا يسجل.

- النائب امير كامل محمد المعموري:-

نحن هنا ليس مطلوب مننا تعديلات بل تقرير حسب النظام الداخلي وحسب ما هو مقر تم قراءته قراءة أولى الآن المطلوب عدة تعديلات موجودة ولكن ليس تقديمها لجنابك بل المطلوب مننا أساساً تشريع القوانين جميعها بهذا الشكل ولا يجب الاجتهاد في هذا القانون فقط المطلوب فقط تقديم تقرير والتقرير الآن أمام جنابك التعديلات موجودة من يريد مشاركتنا في اللجنة نحن جاهزين وبكل رحابة صدر وأخذنا آراء كافة النواب بشكل شفوي للبعض والبعض بكتاب رسمي إضافة الى أن اللجنة عقدت اجتماعات متعددة مع الجهات المعنية بهذه الشريحة وكذلك النقابات والمؤسسات إضافة الى هيأة الإعاقة في الوزارة المعنية وكذلك وزارة الصحة وكافة الجهات المعنية وكان هنالك تداول وحديث طويل في هذا المجال لذا أتمنى من جنابك زيارة اللجنة لغرض إيصال ما متبقي لكم من معيل.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

لدينا جملة من التعديلات التي يجب أن تتضمن هذا القانون:-

أولاً: يجب أن يكون المعاقين يستلمون رواتبهم ضمن هيأة ذوي الإعاقة.

ثانياً: نطلب أن تكون هذه الهيأة هيأة مستقلة مرتبطة بمجلس الوزراء أسوة بالدول المجاورة هذه شريحة كبيرة جداً ونتيجة الظروف التي يمر بها البلد من حروب ووضع اقتصادي ولدت الكثير من المعوقين تتطلب أن تصل الى مستوى هيأة ويجب علينا أن لا نحسب المعاق على خط الفقر دائماً نحدد للمعاقين في الموازنة على خط الفقر لكن يجب أن نحدد نسبته من نسبة العجز أسوة بضحايا الإرهاب والراتب يجب أن يكون مجزي هذا معاق وعينه على الدولة وبالتالي كأنما نحن نمنعه لان خط الفقر لا تليق بكرامة العاجز وبكرامة العراقي.

ثانياً: اطلب شمول الصم والبكم وقصيري القامة بالمعيل المتفرغ لماذا؟ لان اللجان الطبية لا تعطيه نسبة عجز بالنسبة لقصير القامة أو الصم والبكم لا تعطيه نسبة عجز ولذلك نتمنى على اللجنة أن تضمن قصارى القامة والصم والبكم بنسبة

العجز بحيث لا يحتاج الى معيل تأهيل المشمولين بالإعاقة نفتح ورش لكي نعطيهم مسائل تدريب في كل القضايا حتى يكون لهم تأهيل المجتمع وكذلك تعديل راتبهم نحن اليوم في ظل الوضع الاقتصادي راتب المعيل غير كافي لذلك يجب تعديل سلم الرواتب للمعاقين إضافة الى إمكانية دخولهم في التأهيل الصحي ووجود إمكانية إرسالهم الى الخارج على حساب وزارة الصحة لمعالجتهم لماذا لا؟ يمكن تضمنيه في هذا القانون.

- النائبة نفوذ محمد عبد الصاحب الموسوي:-

نقترح تعديل تسمية القانون وإضافة كلمة حماية أو تضمين حقوق ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة كون الإطار القانوني للتعديل القانوني أوسع من الحقوق فقط وبشمل مواد إجرائية وضمانات قانونية لحماية حقوق ذوي الإعاقة ونصوص عقابية وهذا ما يدعو للتعديل والإضافة وأيضاً تبني مقترح زيادة راتب المعيل المتفرغ وجعله مناسب مع نوع الإعاقة ونسبة العجز وإضافة بنود لنص المادة (١٥) إضافة ثلاثة بنود الى المادة (١٥) ثالثاً من قانون رعاية ذوي الإعاقة تكون (د، و، هـ) تنص على ما يأتي:-

د: تمكين ذوي الإعاقة من إكمال دراستهم الجامعية وتذليل كافة الصعوبات التي تمنعهم من ذلك.

هـ: توفير المستلزمات والمعدات التي تساعد ذوي الإعاقة على إكمال دراستهم الجامعية.

و: تدريب التدريسيين الجامعيين لذوي الإعاقة على كيفية التدريس الجامعي الحديث وإيصال المعلومة فضلاً عن كيفية التعامل مع الوسط الطلابي الجامعي.

- النائب هاتف سهر صلبوخ جابر:-

بعد قراءة هذا القانون بعض الملاحظات التي تحتاج الى تعديل ما يخص المادة (١٧) الفقرة ثانياً نقترح إضافة قروض لغرض تشييد وبناء الدور السكنية وبدون فائدة ونقترح تمديد تسديد هذه القروض ثمانية سنوات بدل خمسة سنوات وفي نفس المادة (١٧) الفقرة ثالثاً تغيير كلمة (إعانة).

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

أولاً: إضافة فقرة الى المادة (١٩) من قانون ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة تنص على ما يلي: (للزوج المعاق احتيار زوجته كمعيل متفرغ له ولا يحجب نصيبها من الزيادة التي ترد على الإعانة الاجتماعية التي يتقاضاها).

ثانياً: تعديل المادة (١٦) أولاً وتصبح كالآتي:(وذلك من اجل إشراك ذوي الإعاقة ضمن مؤسسات المجتمع والحكومة) تخصص الوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة وشركات القطاع العام وظائف لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة لا تقل عن (٧%) أو (١٠%) من ملاكها أو عقودها أو أجورها اليومية وذلك أسوة بذوي الشهداء.

ثالثاً: من نفس المادة تاسعاً إضافة مادة الى المادة (١٩) وتنص على (يعطى المعاق منحة زواج ومنحة مالية سنوية بالإضافة الى الإعانة الاجتماعية كي يتسنى له شراء الوسائل والأجهزة التي تعوضه عن فقدان العضو المصاب).

رابعاً: فصل المعاقين من جرحى القوات المسلحة عن المعاقين المدنيين من خلال تشكيل هيأة خاصة بهم تسمى هيأة رعاية ذوي الإعاقة من القوات المسلحة.

- النائب فراس تركي عبدالعزيز مسلماوي:-

ملاحظتين، في البداية يعني نود أن نتقدم بالشكر للجان المعنية والتي ساهمت لتقديم لجنة العمل، لجنة المرأة، القانونية، لجنة الشهداء، لان هذا يعني عمل مهم جداً، وهي شريحة مهمة جداً، الملاحظة في المادة (٣) ذكرت مجموعة وزارات، هيئات، ضمن مجلس ادارة الهيأة، لكن لم تتم الاشارة إلى مهامها مثل المالية، التخطيط، التعليم العالي، الحشد الشعبي، الداخلية، وغيرها من الاسماء.

الملاحظة الثانية: في المادة خامساً (ب) توفير فرص متكافئة في مجال العمل والتوظيف وفق مؤهلات ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة، يفضل أن تذكر نسبة من التوظيف الحكومي حتى تكون ملزمة للحكومة في أي توظيف يكون ذلك، علماً أن لدينا بيانات حول وجود حملة شهادات عليا من هذه الطبقة وهم محرومون من التعيين في الجامعات أو الوزارات ذات الاختصاص.

- النائبة احلام رمضان فتاح:-

سيادة الرئيس بالنسبة للمادة خامساً، بالنسبة لالتزام الوزارات وزارة الصحة الفقرة (ح) تحديد نسبة العجز من لجنة طبية رسمية مختصة حسب التعليمات الصادرة من وزارة الصحة الخاصة بتحديد درجة العجز، يحدد في ضوئها فئات ذوي الاعاقة المشمولين، سيادة الرئيس بالنسبة لذوي الاعاقة المشمولين بنسبة العجز، سيادة الرئيس نسبة العجز نعم تحددها اللجنة الطبية ولكن لجنة العمل هي التي تحدد الفئات المشمولة أو النسب المشمولة براتب المعين المتفرغ، وعليه أيضاً يجب تقليل نسبة العجز التي تشملها راتب المعين المتفرغ، يعني راتب المعيل المتفرغ حالياً (٧٥%) يجب أن يتوفر لدى الشخص المريض حتى تشمله نسبت العجز وهذه النسبة عالية جداً لأن الانسان تقريباً يكون شبه منتهي، يعني (٧٥%) الانسان حتى يستلم هذا المبلغ البسيط، فنحن نقترح أنه نخفض نسبة العجز الى (٦٠%)، أما النسب مثلاً بالنسبة للإنسان العاجز (٩٠%) أو (٨٠%) فيحدد له مبلغ يعني يقسم المبلغ حسب نسبة العجز من الادنى الى الاعلى، وكما قلنا يجب أن تكون لجنة العمل هي التي تحدد نسبة العجز، أيضاً بخصوص المادة (٢) ثالثاً يجب أن تتحقق على أرض الواقع بتوفير الحياة الكريمة له من خلال تمليك الاشخاص ذوي الاعاقة شقق في المجمعات السكنية وبنسبة (١٥%)، أيضاً تقديم القروض للأشخاص ذوي الاعاقة من خلال المصارف الحكومية مع فترة تسديد تكون بعيدة نسبياً وبقسط مريح لا يتجاوز ربع الراتب وبدون.

- النائبة وحدة محمود فهد الجميلي:-

السيد رئيس الجلسة نسجل تحفظنا للمرة الثانية لعدم ذكر لجنة حقوق الانسان، هذا غبن بحق لجنة حقوق الانسان، قبلها كان قانون حماية الطفل واليوم قانون ذوي الاعاقة بالرغم من أنه نحن المعنيين بالاتفاقيات التي مفروض مقابلها تكون قوانين وضعية موائمة، شكراً لجنابكم الكريم بودي أن اوضح بعض المسائل أنه اليوم لا زال البرلمان يمزج بين كلمة احتياجات خاصة في تعديل القانون، بينما اتفاقيات الأمم المتحدة رفعت كلمة الاحتياجات الخاصة بقت فقط على ذوي الاعاقة والبعض يسميهم ذوي الهمم، فرفعوا كلمة الاحتياجات الخاصة لأن هي كلمة مرفوعة أساساً من اتفاقيات الامم المتحدة، التعديل سيدي رئيس الجلسة لم يتطرق الى استقلالية الهيأة التي لطالما طالبنا باستقلاليتها وفق مبادئ باريس، الدول تحترم متى ما التزمت بالاتفاقيات الدولية، والعراق لله الحمد موقع على (٩) اتفاقيات دولية من ضمنها اتفاقية ذوي الاعاقة، فلا بد ان يكون هنالك موائمة مع الاتفاقيات الدولية في مسألة استقلالية الهيأة وهذا ما ينافي ما بـ باريس في القانون، لذلك نطالب بهيأة مستقلة لذوي الهمم، لم يتم تعديل الحسومات الضريبية، تمت الاشارة الى (١%) اعتقد يمكن ما غلطانين أو تعدلونه يمكن اذا (١٠%) بالنسبة للحسومات الضريبية لذوي الهمم، وأيضاً نطالب بزيادة راتب المعين المتفرغ لأنه لا يسد حاجة المعاق ولا حاجة عائلته، نطالب وزارة التربية بفتح صفوف خاصة لذوي الهمم من جماعة الصم والبكم الذين لم يكملوا تعليمهم بسبب اعاقتهم وبالتالي نلاحظهم ان أدنى تحصيل دراسي لهم هو الابتدائية والقسم الآخر منهم لا يقرأ ولا يكتب أبداً، لذلك نطالب بفتح صفوف لذوي الهمم.

- السيد محسن علي أكبر المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

الاخوان والاخوات في لجنة العمل، رجاءً أخذ الملاحظات الخاصة بالسيدات والسادة أعضاء مجلس النواب ومناقشتها بخصوص حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة يكون مباشر مع اللجنة أفضل من أن يكون مثل ما نحن نتكلم ونتناقش في أمور.

- النائب عبد الكريم علي عبطان الجبوري:-

شكراً سيادة الرئيس وشكر الى اللجنة المختصة بالمؤتمر المشترك الذي عملته اللجنة القانونية ولجنة الشهداء، نحن التقينا بمجموعة من المعاقين وتعلم جنابك المعوق هو معوق الفكر وليس معوق البتر أو الى أخره، قسم منهم عسكر، هؤلاء العسكر لديهم مشكلة، المشكلة أنه قسم منهم أحيلوا الى التقاعد وهم أصحاء في حين أنه كثير منهم نسبة العجز لربما (٨٥-٩٠%) فأرجوا من الاخوة المختصين في اللجنة اضافة معوقين العسكر.

- النائبة زيتون حسين مراد الدليمي:-

في البداية اوجه شكري الى لجنة العمل والشؤون الاجتماعية متمثلة بالسيدة نهلة الفهداوي الرئيسة والاعضاء جميعاً، وجهد متميز لهذه الجنة حقيقةً، الموضوع الذي أحب أنوه واوجه عناية اللجنة أنه مفترض أن يجرى مسح ميداني لمناطق ريفية بعيدة جداً عن المدن لكون هذه الفئة، اولاً لا تستطيع أن تتعامل بخدمة الانترنيت أو هذه الخدمات الحديثة، ولا توجد لهم وسيلة لتقديم معاناتهم وتقديم هؤلاء ذوي الاحتياجات الخاصة، لأن بصراحة من خلال جولاتنا الميدانية لاحظنا كثير منهم الى حد الآن لم يحصلوا على هذه الرواتب أو هذه العناية من الدولة، هذا اولاً.

ثانياً: تعديل الراتب شيء أكيد وكثير من النواب أيضاً ذكروا هذا الموضوع، وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة أيضاً مهم، وكذلك وجود صفوف خاصة فيهم حتى يتمتعون في خدمة التعليم ويصلون الى المراحل المهمة.

- النائب:-

أقترح اضافة فقرة التعويضات لضحايا العمليات الارهابية قبل ٢٠٠٣.

- النائب أسو فريدون علي امين:-

سيادة الرئيس أنا ملاحظة جداً قصيرة، الموضوع الاساسي في تشريع أي قانون لرعاية المعاقين يتعلق بالرعاية الصحية، نحن لدينا قانون ضمان اجتماعي المجلس شرعه في الشهر الثاني ٢٠٢١، أنت غير ممكن أن تشرع قانون لرعاية المعاقين من دون ضمان صحي، الضمان الصحي كان المفروض ان يطبق عندما يشق في ٢٠٢٢، نحن أصبح لنا عشرة أشهر، لا احد لديه بطاقة ضمان صحي، لا موظف يستقطع منه، لا احد يعلم أين يذهب؟ المعاق ماذا يرغب؟ قبل الرواتب والى أخره، امتيازات والرعاية الصحية والضمان الصحي، مجلس النواب والاخوة واللجان والى اخره وبالذات لجنة الصحة، أين الرقابة وأين المتابعة في نسبة مسألة الضمان الصحي؟ كل العراقيين يحتاجون له خاصةً وفي مقدمتهم.

- السيد محسن علي أكبر المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

***الفقرة رابعاً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال. (اللجنة المالية، لجنة العمل ومنظمات المجتمع المدني، اللجنة القانونية).**

- النائبة نهلة جبار خليفة الفهداوي:-

تقرأ تقرير مشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

أولاً اشكر جهود الاخوة في لجنة العمل المنظمات، في الحقيقة هذا مشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال، مشروع قانون مهم وهو نستطيع أن نقول نضير لقانون الخدمة المدنية ونتمنى لمجلس النواب العراقي أن شاء الله أن يمضي في اتمام تشريع هذين القانونين فأنه قد يكون قد قطعنا خطوة أساسية في بناء الوفرة في القطاع العام وأيضا في القطاع الخاص، تطبيق هذا القانون أمر ضروري جداً، لا بد أن يتضمن المشروع جزاءً على التنفيذ وعدم تطبيق القانون لأنه نلاحظ الآن كثير من أصحاب العمل والشركات يتهربون من الالتزام في تطبيق احكام قانون العمل وحقوق العمال، نقطة ايجابية في هذا القانون هي مسألة منح تقاعد لعمالة غير منظمة لسارقي سيارات الاجرة والنقل الخاص والورش الصناعية وغيرها، وذلك أن يؤدي الى تخفيف العبء والضغط على طلب وضائف حكومية على القطاع العام.

- النائب محمد جاسم محمد:-

شكراً جزيلاً سيادة الرئيس وشكرنا الى لجنة العمل على ما قدموا من قراءات ونحن مشتركين معهم كلجنة قانونية أن شاء الله، سيدي رئيس الجلسة حقيقة كثيرة هي الملاحظات أنا كتبتها ومدونها أن شاء الله وتقدمها بشكل أصولي ونحن

على اعتبار مشتركين مع اللجنة كلجنة قانونية، سوف نثير بعضها يعني المادة (٢٣) من نص القانون، القانون بالمجمل هنالك ملاحظات تخص الفقرات فقرة بعد فقرة وتعديلات شكلية وموضوعية وهنالك بالمجمل الفكرة العامة، المادة (٢٣) من القانون طبعا هذه هي المادة الكارثية في القانون حقيقة، لأنه وكأنه فرضت فرض إلزامي على القطاع الخاص فهذه كارثة حقيقة هل تستطيع الدائرة التي سوف تشكل بموجب هذا القانون دائرة الضمان والتقاعد الاجتماعي، هل تستطيع أنه احتواء جميع العاملين في القطاع الخاص؟ أبداً هذا الشيء الحقيقة ضرب من الخيال، فلذلك الفقرة يعني تلزم صاحب العمل بدفع الاشتراك وهذا حقيقة يعني عمل يحتاج له معجزة اقتصادية وادارية مستحيلة يعني، فلذلك يجب أن يكون خياري وبنفس الوقت تشجيعي حتى أنا يعني أضمن أنه صاحب العمل يقوم هو بالمبادرة في تسجيل عماله وإلا عداها حقيقة يعني سوف يكون باب من الابتزاز وباب أيضاً لدخول الرشاوي وتعلمون الفساد المستشري في قطاع الدولة، فبالنتيجة هذا غير ممكن من الناحية الواقعية، والقضية الثانية هنالك الكثير من البنود يجب أن تلغى ويجب أن نفصل سيادة رئيس الجلسة يجب أن نفصل بين القطاع الخاص الكبير وبين القطاع الصغير الذي هو يعني مجرد مشاريع صغيرة او متوسطة هذه حتى لا يوجد فيها مردود، يعني حتى ضرائبها تكون غير مجدية بالنسبة للدولة هي مجرد مشاريع كفاف لا أكثر ولا أقل، فيجب أن نفصل بين هذه المشاريع والمشاريع الكبيرة التي في القطاع الخاص، يعني بمعنى أنه لا أريد أنا أن أصهر القطاع الخاص بروتين وبيروقراطية الدولة حقيقة يعني، القطاع الخاص يجب أن يكون نموذجي ويجب أن تكون دوائر الدولة مشجعة للقطاع الخاص، أما ألزمها بدخول بيروقراطية الدولة وتفاصيلها وهذا الحقيقة سوف يدمر القطاع الخاص، عموماً النقاط كثيرة نناقشها مع الاخوة في لجنة العمل وحقيقة جهود طيبة يعني عملوا عملاً ممتاز ومن الله التوفيق لهم أن شاء تعالى.

- النائب حسن وريوش محمد الاسدي:-

شكراً سيدي الرئيس والشكر موصول للأخوة على الجهود التي بذلوها لأجل إتمام مسودة هذا القانون، سيدي الرئيس أنا قدمت الملاحظات بشكل رسمي مكتوب للجنة أتمنى أنه تؤخذ بنظر الاعتبار ويتم مناقشتها بشكل تفصيلي، لا بأس أنه أقرأ بعض الملاحظات التي ثبتناها على مسودة القانون، في المادة (١) الفقرة سابعاً، تعريف العامل يقوم بعمل فكري أو بدني لقاء أجر أياً كان نوعه، الملاحظة هي اطلاق وصف العمل الفكري والبدني أياً كان نوعه، لا بد أن تقيد يكون العمل نافع وعقلائي ولا يتعارض مع احكام الدستور، المادة (١) الفقرة (١١) تعريف الاجر كل ما يتقاضاه من مبالغ نقدية وعينية، الملاحظة هي أن تقيد بوصف كونها متعارفة ومشروعة، ثالثاً المادة (١) الفقرة الخامسة عشر وتحد الامراض المهنية والعطالة العضوية ونسبة العجز بجداول يصدرها وزير العمل بالتنسيق مع وزارة الصحة، الملاحظة أنه تحديد هذا الوضع يعني باتجاه وزير العمل لأن هذه أمور فنية وعلمية تخصصية فلا اعتقد يعني دور للمختص في هذا الجانب، رابعاً أن الاهداف في المادة (٢) اولاً سهولة انتقال العاملين بين قطاعات العام والخاص والتعاوني والمختلط تتطلب ايضاح وتفصيلات عن آلياته، هذه يعني نقطة عامة نتمنى أنه الاخوة يوضحونها ويوضحون آلياتها، خامساً المادة (٣) اولاً شملت العمال في القطاعات المختلط والخاص والتعاوني والعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص والمشمولين بأحكام قانون العمل بأحكام هذا القانون، ولكن في الفقرة (٣) لم تشمل العاملين في القطاع الخاص والمختلط بأحكام فروع الضمان الاجتماعي ولا نعلم السبب وتفسير الاخوة لهذا الموضوع، المادة (٤) أولاً لدائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال أن تنشئ مكاتب خارج العراق بمستوى شعبة، هل هذا عملي وكم هي الدول التي سوف تنشئ بها شعب لهذا الغرض؟ علماً أن القانون يشمل افراد اسرة صاحبة العمل الذين يعملون في مشاريع للضمان الاجتماعي وان كان عمله في دولة اجنبية على الرغم من أن نشاطه لا يسهم بحركة نشاط اقتصادي محلياً أو يوفر القانون بعض اصناف العاملين في القطاع الخاص العراقيين العاملين داخل العراق، سابعا من ما يثير الاستغراب ما نصت عليه المادة (٤) الفقرة ثالثاً في شروط مدير عام دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال أذ حددت خبرته بخمس سنوات فقط، وهو الموقع الاهم في هذه المؤسسة، لا نعلم انه الاخوة من أين جلبوا موضوع الخدمة في خمس سنوات، ثامناً وفي الفقرة رابعاً من نفس الفقرة (٤) حددت معاونين للمدير العام من ذوي الخبرة والاختصاصات ولم تحدد سنوات خبرتهم السابقة، الملفت للنظر أنه اشترط في المعاون أن يعين وفق القانون.

- النائب بريار رشيد شريف:-

سيدي الرئيس بعد جهودنا المتواصلة لغرض توفير مادة النفط الابيض لمواطنين اقليم كردستان من قبل وزارة النفط.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هي علاقة هذا الموضوع بقانون الضمان الاجتماعي.

- النائب بريار رشيد شريف:-

لا هو غير متعلق بالموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

جنابك أنت على فقرة المناقشات العامة.

- النائب بريار رشيد شريف:-

نعم هذه على المناقشات العامة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

عندما نصل الى فقرة المناقشات العامة، المقرر كل فقرة في القانون وفي جدول الاعمال لا تتداخل التسجيلات من هم مسجلين أسماءهم، يعني مثلاً الفقرة ثانياً تقرير ومناقشة تصور لها صفحة على حدة، الفقرة ثالثاً صفحة المداخلات والمناقشات العامة، يجري تداخل لدي.

- النائب احمد طه ياسين الربيعي:-

شكراً سيادة الرئيس والشكر موصول الى السيدات والسادة أعضاء اللجنة، بعض الملاحظات والبقية سوف نقدمها مكتوبة أن شاء الله، المادة (١٥) أولاً تذكر معياراً غير مقبول في تحديد مقدار الاشتراك المستقطع من المضمون فتذكر أن نسبة الاستقطاع تعتمد على مقدار الحد الادنى للأجور في مهنته، او الحد الادنى للأجور العامة أيهما أعلى، يعني تحتاج الى اعادة ترتيب القضية، تمنح المادة (١٥) الفقرة رابعاً صلاحية احتساب الأجور واشتراك المضمون من العاملين الموسميين وعلى اساس الانتاج والوقتيين الى الوزير ليصدرها بتعليمات، والصحيح هو أما تذكر في القانون معادلة احتساب أجورهم واشتراك ضمانهم أو تصدر بتعليمات من مجلس الوزراء، ثالثاً المادة (٢) الفقرة (ح) تنص على أن أحد أهداف هذا القانون توحيد الاحكام الخاصة بالحقوق التعاقدية وبما يضمن تساوي المتقاعدين، بينما تحدد المادة (٢٩) من القانون مدة الخدمة اللازمة لاستحقاق التعاقد والعمر الذي يبلغه المضمون فيحال عنده الى التقاعد بمعيار يختلف عن موظفين في الدولة بزيادته لعدد سنوات الخدمة لسن التعاقد، فأين ما ذكرته المادة (٢) في اهداف هذا القانون، الصحيح أن تكون الخدمة (١٥) عام والعمر (٤٥) عام كافية لإحالة المضمون للتقاعد، المادة (٣٠) تذكر شروط إحالة الارملة المنصرفة لرعاية أطفالها بما لا يقل عن خدمتها لمدة (١٥) سنة وأقترح تقليل مدة خدمتها الى (١٠) سنوات، المادة (٣٢) لا تحتسب الخدمة غير المسدد عنها قيمة الاشتراك وأن كان ذلك تخلف صاحب العمل عن تسديد الحصة المترتبة بذمته من مبلغ الاشتراك وتمنح العامل المتضرر من عدم احتساب هذه الخدمة له بسبب عدم دفع صاحب العمل ، على صاحب العمل ونرى هذا الاجراء غير صحيح فهي ليست مشكلة شخصية بين العامل وصاحب العمل حتى يذهب للشكوى، بل هو التزام تجاه الدولة، النقطة الاخرى المادة (٣٥) معادلة احتساب الراتب التقاعدي غير مجزية ولا توفر معاشاً تعاقدياً مقبولاً للعامل المضمون، نطلب اضافة أنه عبارة لا يجوز أن يقل الراتب التعاقدي للعامل المشمول في هذا القانون عن الحد الادنى للراتب التقاعدي الممنوح بموجب قانون التقاعد الموحد، تشير المادة (٣٧) ثانياً الى عدم جواز الجمع بين الراتب التقاعدي الكامل ومكافأة نهاية الخدمة وهي معمول بها في القطاع العام للدول لذلك نطلب اعادة النظر في هذه المادة، وان شاء الله النقاط الاخرى نقدمها مكتوبة الى اللجنة.

- النائبة نهلة جبار خليفة الفهداوي:-

سيدي الرئيس بالنسبة لنا وجهنا كتب الى كافة السادة النواب لكي يزودوننا بالتعديلات أو المقترحات حتى الى الكتل السياسية، فنحن اللجنة أن شاء الله سوف ننظم ورش عمل وجلسات ومناقشات و ندعوا فيها الذي يرغب أن يحضر من اللجان المختصة أو من السادة النواب ونستقبل مقترحاتكم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أيضاً يتم استضافة الجهات الحكومية المعنية في هذا القانون واستضافة الخبراء في هذا القانون ويتم تنضيجه بشكل يساهم في تحقيق اهداف هذا القانون، الفقرة الاخيرة مناقشات عامة، خمسة مداخلات مناقشات عامة فقط.

***الفقرة خامساً: مناقشات عامة.**

- النائب بريار رشيد شريف:-

سيدي الرئيس بعد جهودنا المتواصلة لغرض توفير مادة النفط الابيض لمواطنين اقليم كردستان من قبل وزارة النفط في الحكومة الاتحادية وقد وافقت وزارته، الوزارة وأبدت استعدادها لأرسال حصص النفط لمواطنين الاقليم، وعليه نطالب منكم بتوجيه الوزارة بتحقيق المطالب التالية، يجب أن يكون السعر المحدد مماثلاً للسعر الموزع لمواطنين المحافظات العراقية الاخرى وفقاً للمادة (١١٢) من الدستور العراقي وهو حالياً (١٥٠) دينار عراقي للتر الواحد، وبسبب الظروف الجوية وبداية فصل الشتاء والبرد القارص في الاقليم يرجى الاسراع لحل هذه المشكلة وايصال الحصص بنفس السعر الموزع للمحافظات الاخرى وبأسرع وقت ممكن.

- النائبة دنيا عبد الجبار علي:-

بالنسبة للتوجيه الذي تفضلت فيه جنابك يوم أمس حول اللجان ونحن حالياً أصبحنا (٨٠) نائب، الكتلة السابقة قامت بتوزيع النواب التابعين لها حسب رؤيتها هي، لكن نحن اليوم حسب اختصاصاتنا وتوجهاتنا فنتمنى أن يكون في الجلسة القادمة لتشكيل اللجان والتصويت علينا بانتماءاتنا الى اللجان الجديدة، نتمنى من جنابكم الاخذ خاصةً يوجد توجيه من جنابكم اليوم ان تكون غيابات أو سجل الحضور في اللجان، نحن اليوم نمارس مهامنا كون أنه أنا مشرف تربوي في لجان التربية وألا أتفاجئ أنه أنا في غير لجنة وهي أصلاً ليست من ضمن اختصاصي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أي لجنة؟

- النائبة دنيا عبد الجبار علي:-

أعتقد لجنة حقوق الانسان، فنتمنى من جنابكم أنه يكون هذا التواصل أو عرضه في الجلسة القادمة.

- النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي

السيد الرئيس القضية التي سوف أطرحها قضية عامة لكل أهالي كركوك ولكل المكونات، منح الأراضي حسب القرار (٤١٩) الصادر من مجلس الوزراء تستخدم بشكل سيء في محافظة كركوك، لا يوجد ضابط غريب ليس من كركوك كلهم أخذو أراضي في كركوك والموظف الذي يوجد عند (٤٠) سنة خدمة لا يمنح لهم قطعة أرض هذا الأمر قضية عامة أتمنى من جنابك التدخل مع السيد رئيس الوزراء في أيقاف هذه المهزلة في محافظة كركوك، لا يوجد شبر في كركوك إلى أهالي كركوك من كل المكونات عربي كردي سني وتركماني ومسيحي لا يأخذ ويأتون من خارج محافظة كركوك كل واحد يمنح له والله القرار أنه قرار عام كل القادة الأمنيين وضباط الأمنيين هذا القرار خارج عن صلاحيات محافظة كركوك نتمنى تدخلك الشخصي السيد الرئيس في هذه القضية.

معايير الجامعات الأهلية نحن مثل ما يعلم الجميع أن التعليم الأهلي هو شريك للتعليم الحكومي وهو موجود في كافة دول العالم ويشكل دعامة أساسية، وتحدد جودة المعايير العلمية لكليات الطب وعلى وجه الخصوص حيث وافق السيد وزير التعليم العالي في أول أيام تسلمه الوزارة على كليتين والثالثة في الطريق لمدى دقة التزام برامج التعليم الطبي علمين لتأهيل أجيل من الأطباء بصورة صحيحة للقيام بمتطلبات المهنة متى يمكن الاعتراف بشهادات لأغراض الدراسات العليا وكذلك لأغراض العمل الطبي البشري والتي تمس حياتهم السيد الرئيس يجب أن تكون هناك وقفة جادة من مجلس النواب لإيقاف هكذا موافقات تضر في التعليم العالي وتضر بمهنة الطب مستقبلاً كان الأولى بناء المستشفيات ومراكز صحية جديد بدل من المراكز المتهالكة التي لدينا منذ أكثر من (٥٠) سنة ومعظمها يشكوا الإهمال ونقص بالمستلزمات الطبية بدل من تخريج هذه الأرقام الهائلة من الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة، نحن اليوم ممثلين للشعب وأنتم وسيلة قوية لردع الفساد والتصرفات الخاطئة التي تصدر من الحكومة بقصد أو بدون قصد وبهذا نشيد على أيدي النواب أن يقفوا معن في هذه التصرفات حتى يتم منعها والله الموفق.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

تعلمون اليوم منذ أيام وكذلك الكثير من أصحاب العقود والأجور اليومية في تظاهرات مستمرة خارج المنطقة الخضراء وكانت هناك وفود مستمر لغرض استرداد حقوقهم مجلس النواب صوت في الأمن الغذائي بخصوص شمولهم وتحويل العقود (٣١٥) إلى موظفين إلى غاية الأن لم يطبق إلى حد الأن من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء وتأخير في هذا الموضوع ومقترح موجود لغرض تحويلهم إلى موازنة القادمة وهذا مخالف للقانون الذي تم تشريعه وأضافه إلى ذلك تحويل وأتمنى من جنابكم والكتاب أمامكم بمخاطبة الأمانة العامة لمجلس الوزراء تحويل جميع الأجور اليومية إلى عقود وفق قرار (٣١٥) كذلك شمول المستبعدين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تم تحويل طلب جنابك إلى رئاسة مجلس الوزراء.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

شمول المستبعدين ما بعد تاريخ ١٠/٢ وفق قرار (٣١٥) أعادة المجازين أجبارين موجودين الأن في مؤسسات الدولة أجازه إجبارية لهم وهم أصحاب عقود وعندهم عوائل.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

طلبك بكامل مضمونة وتم أحالته إلى السلطة التنفيذية.

- النائب عامر عبد الجبار اسماعيل:-

قدمنا طلب قدمنا طلب إلى حضرتكم وجمعنا تواقيع أكثر من (٧٠) توقيع لمناقشة موضوع التجاوزات الكويتية على الحدود البحرية للعراق، نرجو أن يكون في الجلسة القادمة بدون وقت حتى نبين إيضاح وما هو حجم التجاوز وما هي الحلول الممكن.

- النائب نايف خلف سيدو:-

من المؤكد كلكم تعلمون ما حصل للقومية اليزيدية من أبادة جماعية من قتل وسبي وتهجير وللأسف الشديد كنا نتأمل من الحكومات السابقة أن تكون هناك اهتمام بالقضية اليزيدية لكننا نتأسف من تشكيل الحكومة الحالية لمشاركة جميع الكتل السياسية في مراحل تشكيل الحكومة الحالية بالاستثناء المكون اليزيدي لذلك نود إن نوضح لكم بعض النقاط المهمة في ما يتعلق بوزارة الهجرة والمهجرين التي تمنح للأخوة المسيحيين باسم الأقليات للأسف الشديد اليزيدين لا يوجد بهم أي تمثيل لا وكيل وزير ولا مدير عام ولا حتى موظفين بدرجة ضعيفة وهذه الوزارة هي المسؤولة عن الوزارات التي تعاني منها النازحين في مخيمات النزوح حتى في الدورة السابقة لم يقدموا شيء والدليل على ذلك أغلب اليزيدين نسبة (١%) من اليزيدين لازال غير مستلمين منحة المليون ونصف كيف نهتم في عودة النازحين والوزارة غير مهتمة في هذا الشأن، النقطة الثانية ما يتعلق بكون قضاء سنجار منطقة منكوبة لا أن أبناء هذا المكون الشديد يتعرضون إلى

الإهانة من خلال الحصول على مستحقاتهم في دائرة التعويضات وذلك من خلال صعوبة الحصول على التصاريح الأمنية من المؤسسات الوطنية المسائلة والعدالة راجين تدخلكم السيد الرئيس بخصوص إلغاء التصاريح الأمنية واستثناء اليزيدين من هذه الإجراءات التعسفية اتجاه اليزيدين، كذلك في ما يتعلق للأسف الشديد قبل أيام تم تسليم رفات (١٦) شهيد من أبناء الطائفة اليزيدية إلى ذويهم وذلك من خلال إجراءات مؤسفة ومخجلة بحق كل مواطن عراقي ويتم تسليمها في أكياس نايلون نتمنى من سيادتكم التدخل في هذا الموضوع لماذا هذا الاستخفاف في دماء اليزيدين هل نحن عراقيين أم ماذا والجميع دائماً يتحدث بحقوق الأنسان والديمقراطية والمساوات بين المكونات الواحد، لذلك باسم أبناء الشعب الواحد وأبناء القومية اليزيدية نخاطب سيادة رئيس مجلس النواب المحترم والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمون رد الاعتبار اليوم أبناء المكون اليزيدي في أيجاد الحلول الحقيقية لموضوع التصاريح الأمنية في ملف التعويضات وأيضاً مسائلة مؤسسة الشهداء على الاستخفاف على طريقة تسليم رفات شهداء اليزيدين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نتضامن مع ما تفضلت به جنابك كرئاسة مجلس وسيدات والسادة أعضاء مجلس النواب وسوف نتواصل مع الجهات التنفيذية بخصوص المواضيع التي تفضلت به جنابك.

- النائب خالد حسن الدراجي:-

الموضوع مرة تكلمت به سابقاً في المجلس وخاطبة به جهات معنية لكن لم أحصل على نتيجة الموضوع هو قيام عدد من التجار المحليين في شراء دجاج أو مواد غذائية من محافظة أربيل أو المحافظات المجاورة لها وتعرضوا إلى مصادرة هذه المواد وأحالتهم إلى المحاكم، هذا الموضوع كان قبل فتح الاستيراد المواد الغذائية هؤلاء لم يقوموا باستيراد المواد عن طريق الحدود وإنما تم شرائها من داخل العراق يعاملون بمعاملة المادة (١٩٠) التي تعالج التهريب هم لم يهربوا المواد تم شرائها من داخل العراق هؤلاء يجب أن يعاملون ضمن المادة (٢٤٠) التي تكون مخالفة وليست تهريب مواد هذه المواد يعني الموضوع محالين إلى محاكم ويتغرمون غرامات كبير جداً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة الأمن والدفاع ولجنة النزاهة متابعة هذا الموضوع وأعلام المجلس.

- النائب حسين علي مردان عبدالله:-

السيد الرئيس نحن من محافظة واسط لكن أي دعم لا يوجد وبعض المحافظات الأخرى هي أقل بكثير منا الحصة المائية كثير والخطة الزراعية السنوية اليوم يوجد شحة مائية المفروض نركز على المحافظات المنتجة وندعم الفلاحين ولا نقلل منه اليوم يوجد عندنا ولكن محافظة واسط تحتاج إلى دعم حقيقي ودعم الفلاحين بالأسمدة هذا واحد ثانياً الأليات المعينة النقطة الثانية قضية وزارة التربية والمعاناة الموجود كبير جداً في المدارس ولا توجد مقاعد دراسية الأن لا يوجد هناك حلول أتحدث عن وزارة التربية الحقيقة المدارس جداً تعبانة ومتهالكة ولا يوجد مقاعد للجلوس لا يوجد وأيضاً الكتب لا توجد ولا يوجد حلول ونحتاج من لجنة التربية من معاليك ومن جميع الأخوة ومن الوزير يوجد حلول خلال شهر معين من بداية العام الدراسي لا يتحمل أيضاً يوجد عندنا نقطة أخرى التي تخص باعتباري عضو في لجنة حقوق الأنسان السيد الرئيس نحن لجنة مهمشة تماماً يعني المفروض تكون اللجنة في لجنة الصحة وفي العمل وفي وزارة العدل والدفاع والداخلية كلها مرتبطة بحقوق الأنسان لكن لا نرى وأنا أعيد قضية الزراعة.

- النائبة بسمه محمد بسيم:-

السيد الرئيس بما نحن مقبلين على موازنة لعام ٢٠٢٣ عندي عدد من المطالب سوف أختصر والباقي سوف اقدمها لكم مكتوب أطالب بتعديل سلم الرواتب السيد الرئيس للأجراء والعقود والموظفين بصورة عامة كذلك زيادة رواتب متقاعدين السيد الرئيس من المدنيين والعسكريين لان افنوا شبابهم بخدمة الدولة وغالبيتهم غير مشمولين بقانون التقاعد الموحد رقم ٢٠١٤ وأغلبهم تقاعدوا السيد الرئيس بأعمار مبكرة ولا تتناسب رواتبهم في تلك الفترة مع غلاء المعيشة لهذا الوقت النقطة الأخير السيد الرئيس نحن صوتنا في قانون الأمن الغذائي على أعادة ما تبقى من المفسوخة عقودهم من الفقرة

(ج) سواء القوات الداخلية أو الدفاع طبعاً ٢٠١٩ و٢٠٢٠و٢٠٢٢ وقبل عدة أيام اكملوا الفحص الطبي والقيد الجنائي والأمني وفقط ينتظرون المباشرة إلى حد اليوم السيد الرئيس لم يتم أعادتهم بل الإدهاش من ذلك تم قبل أيام مطالبتهم في أعادة الفحص مرة ثانية طبعاً لا يمكن أن يكون ثمن حتى الذهاب إلى إجراءات الفحص أرجو النظر بعين الرحمة الأن هؤلاء الأصحاب العوائل.

- النائبة أحلام رمضان فتاح:-

في محافظة نينوى تخضع العديد من الحكومات المحلية التنفيذية إلى السياسات الإدارية في تلك المناطق، منها مثل ناحية الكوير الديبك العدنانية وغيرها التابعة لقضاء مخمور حيث أن أغلبية سكان من الطبقة الفقير لا تملك سواء راتب الرعاية الاجتماعية أو يعمل أبناءهم أجور يومي خارج المدن الأخرى هذه المناطق السيد الرئيس رغم الجفاف وقلت المطر وضعف المشاريع الاروائية أو المائية التي لا تصل لها الماء إلى أغلب البيوت في مئات من القرى في تلك المناطق وتكون محرومة من وصول الماء له وتعتمد على شراء الماء يومياً لتقضي معيشتها اليومي، السيد الرئيس يرفض مسؤولي الوحدات الإدارية كمدراء النواحي وغيرهم منح موافقات حفر الإبار حتى حفر الإبار العادية رغم الحر ورغم التكاليف الحفر على حسابهم الشخصي غرم استيفائهم الشروط بينما يمنحون موافقات للقسم الثاني من العوائل المدعومة من أصحاب الوساطات بسبب الوساطات الذي يوجد عند وساطات ولهذا أطلب وراجين تدخلكم بخصوص هذا الملف الحالة الإنسانية يعني مأساوية جداً في هذه المناطق نطلب بتشكيل لجنة تحقيق حول أداء مهام.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدة النائبة السلطات الأمنية في القاطع من هم التي ذكرتيها والمدن التي ذكرتيها مخمور وغيرها السلطات الأمنية الموجود هناك من هم.

- النائبة أحلام رمضان فتاح:-

السيد الرئيس مشكلة كلمن الذي يعجبه الذي من طرفه يسمح له ولي من غير طرفة ما يسمح له ونحن نريد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الجهات الأمنية هناك من هم.

- النائبة أحلام رمضان فتاح:-

ليس الجهات الأمنية الجهات الإدارية يعني الذي يوجد عند واسطة كل مدير حسب هذا تبعة من حزبه يقبل والذي من خارج حزبه لا يقبل ونحن نريد أن يعمم الموافقة على الكل الفقراء.

يقولون لهم لماذا أنتم يعني بصراحة يوجد تفرقة وتمييز أتجاه العوائل في هذه المناطق تقضي الصيف مثل كل العوائل البقية بدون ماء تصور تأتي لنا مناشدات لا يوجد ماء نشرب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة الإقليم والمحافظات الانتقال إلى محافظة نينوى للتحقق من هذا الأمر وأعلامنا وأعلام المجلس توجيه لجنة الإقليم والمحافظات به الشأن.

- النائبة نفوذ حسين محمد عبد الصاحب:-

لا يخفى على الجميع الفساد المالي والإداري يولد أثار سلبية على الاقتصاد العراقي ويسبب في تراجع الأداء الحكومي وتردي نوعية الخدمات في المؤسسات الحكومية، وفي الوقت الذي ندعم جميع الخطوات الجادة في محاربة الفساد نود أن نبين أنه يجب أن يكون مكافحة الفساد أدوات فاعلة ومتخصص لغرض تصويب الأداء الحكومي من خلال تفعيل الرقابة الاستباقية، لذلك أطلب من السيد رئيس المجلس والسيدات والسادة النواب لغرض إعادة العمل مكاتب المفتشين الأمميين أو تشكيل هيأة التفتيش الإداري والفني على أن تكون خاضعة لرقابة مجلس النواب أو ارتباطاتها بهيأة النزاهة، لغرض أبعاد سيطرة الوزارات كما كان يحصل سابقاً.

- النائب غريب عسكر نقي:-

هناك عدد كبير من الخريجين في إعدادية الدراسات الإسلامية في العراق وفي إقليم كردستان ولا يتم قبولهم في أي كلية ما عدى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وبعض من خريجي هذه الإعدادية لا يرغبون في الاستمرار بدراسات في هذا المجال لذا نطلب تعديل قانون مشاريع الدراسة الإسلامية حيث أن خريج الإعدادية بالدراسات الإسلامية يمكن أن يقبلوا في الكليات الإنسانية القانون واللغة العربية وعلم التاريخ وإلى أخرة ويمكن تنسيق ما بين ديوان الوقف السني ووزارة التعليم العالي.

- النائب شريف سلمان علي:-

السيد الرئيس النازحون والمهجرون الأن والله الحمد وضع عودة النازحين إلى مناطقهم في برنامج حكومي وسياسي السيد الرئيس النازحون والمهجرون وما هم النازحون والمهجرون في دولة العراق الأن ولله الحمد وبعد ان وضع وقضية عودة النازحين والمهجرين في الاتفاق السياسي ما بين الكتل السياسية المتألفة في إدارة الدولة ووضع في برنامج الحكومي وعلى ذلك البرلمان الحكومي وفي هذه المرحلة يتحمل مسؤوليتها ووضع برنامج واستراتيجية كاملة وشاملة وعودة النازحين إلى مناطقهم في هذه المرحلة وعيب وخلل كبير على القائمين والمسؤولين في أدارة الدولة العراقية يكون هناك نازحين على أرض العراق والعراقيين يعانون هؤلاء أيضاً مواطنون من الدرجة الأولى أطفال ونساء من سنوات عديد يعانون هل بات بموضوع أو حل عودة النازحين من المسيحيين وعلى البرلمان العراقي تحمل مسؤوليته وأن يكون برنامجنا وهدفنا القادمة لا نازحين على أرض العراق أن يكون هذا الهدف الثاني طموحنا في المرحلة الثانية والقيام بخطوات وأليات عملية لهذا الموضوع مثلاً توفير الأمن والاستقرار في مناطقهم الأصلية بناء هذه المناطق وتوفير الخدمات الأصلي لهم وكذلك تعويض النازحين بشكل مجزي ومن ثم وضع برنامج محكم واستراتيجية كاملة متكامل ومتفق عليها ما بين الحكومات لعودتهم إلى مناطقهم بأسرع وقت ممكن وغلق هذا الملف إلى الأبد.

- النائب زياد طارق عبدالله الجنابي:-

موضوع مهم جداً بما أن المتحدث عضو لجنة الأمن والدفاع وممثل عن بغداد بخصوص أبناء العراق الصحوات السيد الرئيس كل ما نذهب إلى بيوتنا ومكاتبنا مجمعين متظاهرين قريبين على مقرتنا بسبب كل الجهات اذا كان ضمن تشكيلات وزارة الداخلية ووزارة الدفاع يتعامل معهم درجة ثانية وثالثة رواتبهم بسيطة جداً وناشدوا سيادتكم وناشدوا أعضاء مجلس النواب على أن يكونون أسو بإخوانهم غذا كان ضمن المؤسسة الخدمية والأمنية، طبعاً في السيطرات يعاملون معاملة كأنما حارس لرجل الأمن الموجود مع احترامي للمؤسسة الأمنية زيهم يختلف أمورهم غير أمور عوائلهم تناشد ضحوا قدموا تضحيات عندهم شهداء عندهم جرحى طبعاً حتى ما تعاملهم المؤسسات البنكية حالهم حال أي موظف يوجد استهداف منهم ضمن المؤسسة الأمنية والعسكرية أتمنى من السيد الرئيس أن توجه اللجنة المالية إذا كان ضمن الموازنة القادمة أن يكون دور أسو بإخوانهم الذين قدموا تضحيات إذا كان ضمن المؤسسة الأمنية أو العسكرية أو الخدمية أصبح عليهم (١٠,١٥) سنة موجودين ضمن تشكيلات الحكومة التنفيذية يجب أن يكون لهم تعديلات وضع رواتبهم المفسوخ عقودهم الخارجين مرحله ثانية هذه الرواتب يجب أن تعدل على أن يكون لهم دور وقدموا تضحيات ويكون لهم وجود داخل هذه المؤسسات.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

التمس وأناشدك كأعلى سلطة تشريعية ورقابية في البلد أن تسمع لهذه المناشدة وأن تلبيها بسرع وقت الأن محافظة بابل تأن بالفوضة قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٠) عام ٢٠٢٢ أنهى تكليف رؤساء الوحدات الإدارية الغير مرتبطة بوزارة اليوم قام نائب الأول المحافظ بتكليف نفسة وهذا خرق قانوني النائب الثاني قام بتكليف نفسة كمحافظ هذا خرق لنفس القانون مجلس الوزراء رقم (٢٨٠) حيث نصة المادة الثانية على نسمي السيد رئيس مجلس الوزراء احد الوزراء أو رؤساء الجهات الغير مرتبطة بوزارة في إدارة الجهة غير المرتبطة بوزارة الشاغلة لحين يعيين بديل أو تكليف أصولياً

الأن يوجد عندنا نائب ثاني كلف نفسة وهذا خرق قانوني أنتم كجهة رقابية أعلى جهة رقابية نلتمسك نحن كنواب أن تتدخل بهذا الشأن وتخاطبون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يجب أن تزودوننا بنسخة من قانون المحافظات غير منتظمة بإقليم.

- النائب رفيق هاشم شناوه:-

السيد الرئيس أقترح أعادة العمل بقرار مجلس النواب السابق الذي أجازه وأعطى منحة مجانية للطلبة كون الوضع الاقتصادي متحسن في هذه السنة وأيضاً ارتفاع الأسعار بشكل عام ويقع عبء على مصروف الطلبة، وأيضاً انقطاعها بسبب الأزمة الاقتصادية السابقة ونرجو إضافة هذه الفقرة على موازنة ٢٠٢٣.

- النائب جواد كاظم عيدان البولاني:-

الحقيقة يوجد قضية تخص خطة مجلس النواب مثل ما الحكومة قدمة برنامجها ومنهاجها الوزاري سيادتكم الدورات السابقة كانت خطة عمل اللجان تنتظم منهاج وعندها رأيا إلى ما يذهب عليه مجلس النواب بتشريعه وأولويته هذه السنة غاية في الأهمية عندنا القضية الثانية تشريعات السيد الرئيس تأتينا كثيرا قوانين يوجد به (١٠٠) مادة أو سبعين مادة أو أكثر لذلك هذه المواد أنا أعتبر القانون كل ما كان منجز واضحة فقراته الحقيقة الوزارات أو الحكومات معنية بعملية الإيجاز بالقوانين التي تصل إلى مجلس النواب لتشريعها والنظر في أهمية وجود قوانين منجزة ويوجد دول الأن تعمل بعشرين قانون نحن الآن تأتينا قانون يوجد به (١٠٠) مادة ومجلس النواب بحاج إلى موقع إلكتروني يستقبل مقترحات المواطنين الشعب بحاجة إلى أشراكهم السيد الرئيس بعض التشريعات التي تخص اليوم مجلس النواب يشرع قوانين تخص أجيال وتخص المواطنين استقبال ملاحظاتهم المواطنين أعتبره مهمة السيد الرئيس بمجلس النواب حتى يمضي بهذه التشريعات ويصلح بعض الرؤى المرتبطة بمستقبل أجيال.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الجلسة يوم الخميس القادم الفقرة الأولى في جدول الأعمال سوف تتضمن بناءً على طلب المقدم من السيدات والسادة النواب واللجان المعنية أضافة وزيري الزراعة والموارد المائية ومناقشة الخطة الزراعية وشحة المياه وما هي الحلول لمعالجة شحة المياه يوم الخميس الخارجية يأخذ من عندنا توصيات من المجلس أول شيء نسمع من الفنيين بالشأن وإذا كان قرار يتعلق دور لوزارة الخارجية سوف يتم أعلامهم بذلك، الجلسة يوم الخميس كملوا الأعمال مع اللجان المختصة الدائرة البرلمانية مع اللجان المختصة والفقرة أولاً يتم إضافة فقرة استضافة فقرة وزيري الزراعة والموارد المائية لغرض الذي تم ذكر وإعلامهم منذ الآن بحضور جلس يوم الخميس.

ترفع الجلسة إلى يوم الخميس.

رُفِعَت الجلسة الساعة (٤:١٠) عصراً.

****

****

***